سادسا: وسائل الاستراتيجية

لا يمكن الحديث عن الاستراتيجية الفعالة والناجحة، مهما كانت درجة تماسكها المعرفي، وواقعية طرحها النظري، ومثالية تصورها الفكري، إذا لم تسندها الوسائل والإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية، فكما توفرت الوسائل المعنوية والمادية، وامكانيات القوة المتعددة والشاملة، كلما ساعد ذلك على تحقيق التفوق الاستراتيجي، وادارة المواجهة الاستراتيجية باقتدار على الاستراتيجيات المعاكسة والطرف الأقوى؛ من حيث تنوع الوسائل، وهو الطرف الذي يحوز على صفة الميزة الاستراتيجية المطلقة.

فالحديث اليوم عن التفوق الاستراتيجي العالمي لأمريكا لم يكن نابعاً من مثاليات أخلاقية؛ لولا القوة الفريدة، والإمكانيات المتعاظمة التي منحتها ما سميناه بالميزة الاستراتيجية المطلقة، خاصة القوة العسكرية، ففارق القوة العسكرية بين الولايات المتحدة وبين دول عديدة يصل إلى أرقام ذات دلالة استراتيجية بالنسبة للإنفاق العسكري، والميزانية الدفاعية، وبصفة عامة؛ فإن وسائل الاستراتيجية قد صنفت استناداً إلى نوعين رئيسيين، هما: **الوسائل المادية، والوسائل المعنوية:**

الوسائل المادية: ويقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية، وحجم الإنتاج، والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية، نوع العتاد العسكري، وحجم التسلح، وعدد الجيش؛ كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير؛ فإنها تمنح للدولة حرية المناورة، وقوة دعم هائلة، ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية، وتحقيقها، والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.

الوسائل المعنوية: وهي منظومة الأفكار العقائدية والحضارية، ودرجة التعبئة السياسية الداخلية، ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنباً إلى جنب، مع الوسائل المادية، منظومةً حضاريةً متكاملةً، تشكل عناصر دفع للدولة؛ لممارسة نفوذها الخارجي، وتحقيق تماسكها الداخلي، وتنفيذ استراتيجيتها؛ لتحقيق مكاسبها الوطنية، وحماية مصالحها الوطنية، فالسياسة الخارجية التي تنطوي على سلوك دولة ما حيال محيطها الخارجي تقوم عادة على وسائل الإقناع والدبلوماسية والتحالفات، وهي في جملتها وسائل معنوية تعتمد على المهارة، ومنظومة القيم المغرية للأطراف الأخرى، والقادرة على استقطاب الحلفاء، وعزل المناوئين، ودحر الأعداء.

إن قوام الاستراتيجية الشاملة، أو الكبرى، هو اعتمادها المزاوجة بين وسائل الاستراتيجية المادية والمعنوية بشكل متوازن؛ مراعاةً لظروف التفاعلات الخارجية، فوفقاً لتعبير "**بول كينيدي Paul Kennedy** ؛ فإن الاستراتيجية الكبرى الحقيقية معنية بالسلم بقدر ما هي معنية بالحرب، فهي معنية بالسياسات تطوراً وتكاملا، وهي التي يجب أن تبقى صالحة لعقود، بل وربما لقرون، وال تنتهي هذه الاستراتيجية بانتهاء الحرب، وأما أنها ال تبدأ باندلاعها؛ فالاستراتيجية التي تستند إلى الأخلاقيات، ولم يكن لها مساند من القوة لا يمكن أن تحقق النجاح المطلوب في عالم لازالت الواقعية السياسية تتحكم في سلوكياته، وفي نمط التفاعلات بين وحداته الدولية، فالاستراتيجية المتساندة بين الإمكانيات المادية للقوة والمنظومات القيمية والأخلاق، أو التي تعتمد تارة على الإكراه، وأخرى على المكافأة، ستحقق في نهاية المطاف أهدافها المرسومة.

سابعاً: سمات الاستراتيجية

تتسم الاستراتيجية بمجموعة من السمات تميزها عن غيرها من المصطلحات السياسية، وهذه السمات خمس كما يلي:

واقعية الاستراتيجية: تعتبر الواقعية مبدًأ مهماً من مبادئ العمل الاستراتيجي، ويقصد بالواقعية توافق الأهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة مع إمكانات البلد المادية والمعنوية، والمجتمعية والبشرية. معنى ذلك أن كل استراتيجية تتجاوز إمكانات البلد ومعطياته سيكون مآلها الفشل، ويتطلب تحقيق الواقعية دراسةً دقيقةً وشاملةً لمختلف إمكانات البلد؛ باعتبارها تشكل نقطة انطلاق مهمة لرسم الأهداف المختلفة للاستراتيجية، وذلك في المجال الصناعي، والزراعي، والتجاري، والثقافي، والاجتماعي، وفي مجال قدرات الردع، والدفاع، وغيرها.

من هنا يمكن القول: **إن كل استراتيجية يتم صوغها من أجل الطموح السياسي فقط؛ لا بد من ألا تحيد عن واقع البلد، وتتجاوز إمكاناته؛ لتنتهي في النهاية بفشل التنفيذ!**

لذلك يجب أن يتم تصميم الاستراتيجية وفق الإمكانات المتوافرة، أو التي يمكن توفيرها فعالًا وعلى أساس الوضع كله، وتوازن القوى، واستراتيجية الفاعلين الدوليين الآخرين، وتكتيكهم؛ إذ لا قيمة لاستراتيجية يضعها تجريدياً مخططون في جعبتهم خطط حاضرة؛ إذ الخطة تعالج وضعاً ملموساً، ولابد من أن تعبر بخطوطها العريضة وتفصيلاتها عن الوضع الملموس.

مرونة الاستراتيجية: يقصد بها عدم تضخيم الاستراتيجية بمؤشرات جامدة، لا يمكن الحياد عنها؛ فإن المرونة كصفة تفرضها التغيرات السريعة التي تفرزها الحياة في جوانبها المختلفة، سواء كان ذلك على الصعيد الاجتماعي، أو العلمي، أو التكنولوجي، تتطلب ضرورة تكييف أهداف الدولة في ضوء التغيرات

الحاصلة في المجالات المذكورة، وان أهمية المرونة تنعكس بصورة خاصة في مرحلة التطبيق، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

وتعزز مرونة الاستراتيجية عن طريق القوة الاحتياطية، فال بد للاستراتيجية من أن نأخذ باعتبارها ردود فعل الآخرين من خلال تقدير احتمالات فعلهم، ووضع المضادات سلفاً بقدر الإمكان، وهنا يشير **ليدل هارت** أيضا بقوله، راعوا المرونة، سواء في المخطط أو التشكيلة، بحيث يتلاءمان مع الظروف، كما يجب أن تكون هنالك قابلية للتلاؤم والتوافق مع الظروف المستجدة.

تماسك الاستراتيجية: إذا كانت المرونة ضرورةً لكل استراتيجية؛ فلابد من أن يتوافر في الوقت نفسه عنصر التماسك فيها، فالمرونة ال تعني الهلامية أو التسيب، كما أن التماسك ال يعنى التحجر والتجمد؛ بل يعني أن يؤمن له سرعة التنفيذ ومنطقتيه.

تناسق الاستراتيجية: مما لا شك فيه أن التناسق هو العنصر الرئيس، والميزة الأساسية للعمل الاستراتيجي؛ علماً بأن تناسق الاستراتيجية يكون على مستويين، أولهما تناسق الخطة من ناحية الأهداف التي ترمى إلى تحقيقها، وثانيهما تناسق الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتحقيق الأهداف.

غموض الاستراتيجية: من الضروري إيجاد أهداف متناوبة عند محاولة تحقيق هدف ما؛ أنه إذا عرف الخصم النقطة التي اخترتها كهدف تمكن من أخذ حذره، ويوجد الوسائل المناسبة إحباط تحقيق هذه الأهداف، أما إذا وقع على محور جهد قد يهدد أهدافًا متناوبة؛ فإنه يمكن مشاغلة الخصم؛ أن ذلك يسمح بتحقيق الأهداف الحقيقية المراد إنجازها، في الوقت الذي يكون فيها الخصم منشغلا بمواجهة، أو بالحيلولة دون تحقيق الأهداف المعلنة للعنصر الأول. ويمكن اشتقاق سمات التخطيط الاستراتيجي لتفهم سمات الاستراتيجية وتحليلها بشكلها الشامل، وقد تكون العناصر الأربعة التالية ممثلةً أهم سمات التخطيط الاستراتيجي:

علمية الخطة: لما كان العمل في كل مجال يحمى دائماً أفراده خاصة، وبالتالي تحكمه قوانين خاصة في المرحلة المحددة في الزمان، والمكان، وطبيعة كل من القوى المتنافسة أو المتصارعة؛ فإن المحور الذي تحل بواسطته كل قضايا الاستراتيجية يتطلب وجود منهج علمي في التفكير، وفي جمع المعلومات، ثم في التقييم والتقرير، وفي القرار، ثم في التخطيط والممارسة؛ فإن كل العملية الاستراتيجية تتوقف على دعامتين أساسيتين:

الواقع المحدد من كل جوانبه المادية والتكتيكية والبشرية، والوعي، والتنظيم.

التفكير العميق الصحيح الذي يقيم ذاك الواقع الموضعي، ويحدد نوع الاستراتيجية التي هي أنسب ما تكون لمصلحة الدولة، وضد مصلحة الخصم، ويظل دائمًا في مستوى كل ما يحدث من تغيرات في الواقع الموضعي، مع تلقى نتائج الممارسة؛ بل يكون أبعد نظراً، حيث يرى اتجاهات التغير والتطور سلفًا بقدر الإمكان.

إن التخطيط على مستوى الدول في العصر الراهن عصر التغير السريع في العلوم والتكنيك يتطلب رؤية اتجاهات التطور على المدى المنظور؛ لتجنب تخصيص مبالغ ضخمة لتنفيذ سياسات قد يصبح اتباعها غير مجد بعد فترة وجيزة من الزمن، أو شراء سلاح مثلاً قد يصبح باطلا عتيقاً أو غير صالح بعد فترة وجيزة من الزمن، لذا وجب استخدام خبرات العلوم الحديثة، سواء على الصعيد الاجتماعي، أو الطبيعي، أو التكنولوجي، عند إعداد تنفيذ الخطة ومتابعتها.

ديناميكية الخطة الاستراتيجية: لا توجد هنالك استراتيجية جاهزة تصلح لكل زمان ومكان؛ أن الاستراتيجية تتأثر بطبيعة الظروف السائدة، وتعمل ضمن الإمكانيات المادية والتكنيكية، والبشرية والسياسية المتوافرة، أو التي يمكن توافرها مستقبلا، كما أنها تتأثر بالمكان والزمان، ومستوى استراتيجية الخصم وتكتيكه، فالذي يصح اليوم قد لا يكون كذلك غدًا، وبالتالي الاستراتيجية ذات طبيعة متطورة في التفكير تسمح بدراسة الأحداث، وتصنيفها بسبب أهميتها، واختيار الوسائل الملائمة لها.

إن قابلية التغير بكل من الطاقات المتوفرة، والظروف المحيطة لاستخدامها على حد سواء تعد عاملا مهماً في تكوين مفهوم استراتيجي؛ فإن العالم في تطور، وخصوص اً في عصرنا هذا، فكل شيء خاضع لعملية تحول مستمر، وعلى سبيل المثال فإن آمال الاتحاد السوفيتي ليست قريبة جدًا من آمال روسيا الاتحادية وارثة الشرعية، كما أن الرأي العالمي لا يؤمن بالمعتقدات نفسها، ولا يتجاوب بالطريقة نفسها، كما أن الأدوات التي ينبغي للاستراتيجية الاعتماد عليها تتغير هي الأخرى بسرعة رهيبة، فالطائرة التي استخدمت في عام 1976 بطل استعمالها في حدود عام 2006 مثلا.

إن على الفكرة الاستراتيجية أن تراعى دوم اً حقائق التغيرات، لا لمستقبل قريب فحسب، وانما في أبعد من ذلك بأعوام، فالاستراتيجية لم تعد تسير على أساس ثابت من الاستنتاج الموضعي؛ بل ينبغي لها أن تعمل بمقتضى فرضيات، وأن تقدم حلولا بأسلوب تفكير أصيل وحقيقي.

حرية الحركة: ويقصد بها التفاعل المتبادل بين القيادة التي تصمم الخطة، والقواعد التي تنفذها؛ لأن القصد الرئيسي من التخطيط الاستراتيجي هو المحافظة على حرية الحركة، والسعي إلى حرمان الخصم منها، فكل من الطرفين يحاول إنجاح خطته، وافشال خطة الآخر. ولهذا كان لابد من تأمين الأساليب التي تكفل حرية الحركة لتنفيذ الخطة؛ ذلك أن الخطة لا يمكن أن تقتصر من ناحية الإعداد على لجان التخطيط العليا، فهي تتعلق بمصلحة البلد كله، ومن هنا تأتى ضرورة مساهمة أوسع قطاعات المجتمع ذات العلاقة المباشرة

وغير المباشرة، والغرض من هذه المساهمة هو تبادل الآراء، ومناقشة التوجيهات الصادرة من لجنة التخطيط، وابداء المقترحات بشأنها بهدف تطويرها نحو الأفضل.

كفاءة القيادة: إن المعرفة بالإدارة الاستراتيجية مهمة جداً أداء الدولة الفعال في بيئة متغيرة؛ فقد أصبح استخدام التخطيط الاستراتيجي واختيار بدائل الإجراءات الفعلية التي تقوم على تقويم العوامل الداخلية والخارجية، جزءاً أساسياً في وظيفة رئيس الدولة دون القيادات التنفيذية لكوادر تكنيكية تتمتع بالكفاءة، يصعب الحديث عن أي استراتيجية، وأي تخطيط، حتى لو توفر عنصر التفوق التكنيكي على الخصم. ذلك أن مقدرة الكوادر القائدة وموهبتها تعتمدان على الوضع الاجتماعي، وعلى مدى مقدرة القيادة العليا على اجتذاب أفضل عناصر الشعب إلى صفوفها، وتبنى أهدافها.

وهنا يقول **نابليون**، عند مناقشته قواعد الاستراتيجية الحصيفة: إنه **"لم تكن هناك صعوبة بشأن الفن؛ الصعوبة كانت في ممارسته، وهنا تبرز أهمية منجزات الاستراتيجية؛ فإن العزم الراسخ، والذهن الهادئ، مطلوبان للتأكد من أن القرارات المتخذة صحيحة دوماً، مع التصميم الصارم للتأكد من أن الجهد موجه دوماً، لنيل الأهداف المختارة، وهذه الصفات نادراً ما تتوافر في شخص واحد، ومن ثم فإن حقيقة ندرة وجود قادة حقيقيين تلزم هؤلاء بأن يكونوا مفكرين ومنفذين في آن واحد"**.

وتكتسب القواعد العامة للاستراتيجية نوعية خاصة وفقاً لظروف التطبيق المختلفة، تلك التي ترتبط بمستوى التطور الاقتصادي، والتقني، والعلمي السائد، وتختلف طبيعة المخططات الاستراتيجية رغم وحدة المبادئ الأساسية التي تحكمها تبعاً لنوعية الوسائل المتوافرة لتحقيق الأهداف، وظروف الزمان، وأهمية الحدث، وطبيعة الظروف الدولية، ومدى اتساع حقل حرية العمل العنيف، ونتيجة لهذا التباين في الظروف المحيطة بوضوح أو تنفيذ الاستراتيجية؛ فقد تكون الاستراتيجية المطبقة استراتيجية إفناء وتدمير، أو تكون استراتيجية إنهاك طويل الأمد.

وترتبط الاستراتيجية بالتكتيك، من ثم فإن الاستراتيجية الناجحة ال يمكن أن تكون منفذة عمليا دون اختيار واستخدام تكتيكات ملائمة، وترتبط الاستراتيجية أيضاً بالسياسة نظراً إلى أنها تستهدف أصلاً تحقيق أهداف السياسة، وليس العكس، وهي ترتبط بالظروف الاقتصادية التي يجرى في ظلها رسم الخطط، ذلك أن طاقات الصناعة، وحجم الموارد الاقتصادية والبشرية المختلفة، ومصادر الطاقة المحركة، وطرق المواصلات، وقدرات الناقل، كلها عوامل تؤثر في طبيعة الاستراتيجية المطبقة.

إن مضمون الاستراتيجية لا يتحدد فقط بنوع المبادئ الاستراتيجية التي تدخل في عملية إنشاء المخطط الاستراتيجي وتنفيذه، وانما تتحدد أيضاً بتأثير العوامل السياسية والمعنوية، والعوامل الاقتصادية، والجغرافية، والتاريخية التي تحكم الصراع، أو التنافس القائم بين قوتين معنيتين مثلا.

إن المهمة الأساسية للاستراتيجية هي تكييف مختلف الوسائل في حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة، والإمكانات المادية والبشرية المتوافرة؛ لتحقيق الأغراض السياسية للدولة، وهي تقوم بتنسيق نواحي سياسة الدولة الخارجية الدبلوماسية –العسكرية –الدعائية والداخلية ... الاقتصاد–التعليم– الأمن ...الخ من أجل تحقيق الأغراض الأساسية؛ إما باستعمالها الطريق الدبلوماسي والدعائي، واما باستخدام الردع بالوسائل العسكرية وأما باستخدام العنف، ومن الضروري طبعاً أن يكون هنالك إشراف ومثابرة من مستوى القيادة السياسية؛ لضمان تنفيذ الخطط الاستراتيجية لتحقيق الأغراض التي هي أصالً أداة للوصول إليها.

وهو ما يعنى أن الاستراتيجية هي عملية دائمة متجددة، ترتبط بعلاقة عضوية مع القدرات المتاحة، فهي إن ابتدأت من نقطة ما؛ بقصد تحقيق هدف معين؛ فإن محصلتها النهائية، سلبية كانت أو ايجابية، ستكون بالضرورة؛ إما مقوماً من مقومات الهدف ذاته بقصد تجاوز الخلل فيه، واما مقوماً من مقومات هدف آخر بعد استثمار النتائج كقدرات ذاتية.